مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

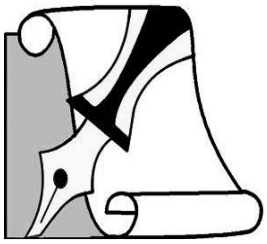

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الوساطة المصرية بين إسرائيل وغزة: تهدئة لخمس سنوات

المقاومة لن تتنازل.. وربط الضفة والقدس وبقية فلسطين بات أمراً واقعاً

قبل نهاية تشرين الثاني الجاري، سيزور رئيس المخابرات المصرية، اللواء عباس كامل، إسرائيل، في رحلة هي الثانية من نوعها خلال أقل من 4 أشهر. أما الهدف فهو عرض على المسؤولين الصهاينة الخطة المصرية لإعادة إعمار غزة، والنظر في صفقة تبادل الأسرى، وإمكانية وقف طويل الأمد لإطلاق النار بين إسرائيل وحماس.

ومع أن مصر ليست جديدة على ملف غزة، إلا معركة سيف القدس، أعادت مصر إلى دائرة الضوء، وعززت أهميتها وعلاقتها بالبيت الأبيض، مما حدا بواشنطن إلى استئناف تعاونها مع القاهرة على أعلى المستويات، خصوصا في قضية التهدئة بين اسرائيل والمقاومة الفلسطينية.

غني عن التعريف، أن القاهرة توسطت خلال جولات الحروب السابقة بين إسرائيل والفلسطينيين من خلال علاقاتها مع الجانبين، إلا أن جهودها الأخيرة كانت أكثر وضوحاً وبروزاً مما كانت عليه في السنوات الماضية. وحتى حركة حماس أقرت بدور مصري لافت، وبجهود أكثر نشاطاً من جانب القاهرة التي تسعى إلى تثبيت تهدئة طويلة في غزة بموافقة جميع الأطراف وفي مقدمتهم المقاومة الفلسطينية صاحبة الكلمة العليا، ولها القرار الأول والأخير، في معادلات الحرب والسلم مع العدو الصهيوني. أما الغاية مصر من وراء ذلك فسنتعرف عليها لاحقا.

قبل الدخول في تفاصيل الحراك المصري الجديد، والوساطة التي تتولاها القاهرة بين المقاومة الفلسطينية في غزة ودولة الاحتلال الصهيوني، لا بد من الوقوف على الخلفيات الحقيقة لمصر والاهداف التي تسعى اليها من وراء ذلك.

عند التدقيق في المواقف المصرية، نرى أن هناك تحولا في السياسة المصرية (بالمنعى التكتيكي وليس الاستراتيجي) لجهة التعاطي مع القضية الفلسطينية. ومع أنه ليس خافيا على أحد، إنه من غير المسموح أميركيا واسرائيليا، أن يكون لمصر أي دور في غزة بمعزل عن موافقتهما، غير أنه، وعلى

خلاف مواقف سابقة، اتّسم الدور المصري الرسمي والإعلامي والديني من العدوان على غزة ومن قبله الاعتداء على المسجد الأقصى ومحاولات طرد سكان حي الشيخ جراح، بالإيجابي هذه المرة، وذلك عبر المناصرة للقضية الفلسطينية (وإن كان ذات طابع إعلامي ودعائي)، وإرسال رسائل مباشرة بضرورة وقف العدوان، إضافة إلى فتح معبر رفح لاستضافة مصابين في المستشفيات المصرية، فضلا عن إيفاد أطباء وسيارات إسعاف إلى القطاع المحاصر. كما أعلن السيسي عن مبادرة لدعم عملية إعادة الإعمار في الأراضي الفلسطينية بمقدار 500 مليون دولار، ومن خلال الشركات المتخصصة المصرية. ومثل هذه المواقف لم تكن تظهر في السابق.

ـ مصر للغرب: مصالحكم في غزة تمرّ عبرنا

طبعا مصر ليست جمعية خيرية أو دولة لها التزام عقائدي بالقضية الفلسطينية وبالأقصى (كإيران مثلا). فهي إضافة إلى تطلعها لاستعادة دورها القديم في المنطقة الذي فقدته لصالح المشيخات الخليجية وتركيا، هناك دوافع أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار عند التساؤل عن الهدف المصري، وفي مقدمتها محاولة النظام المصري أن يثبت للإدارة الأميركية أنه "حارس البوابة" في غزة، الذي لا بد من المرور عبره عند الدخول إلى الملف الفلسطيني وبالتحديد غزة (هنا نتحدث على المستوى الغربي)، إضافة إلى ما يثار عن مخاوف مصرية على دورها في ملف الوساطة وتداعيات موجة التطبيع الأخيرة على أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية، خصوصا بعد محاولة دول اخرى اقصاء الدور المصري من الملف الفلسطيني، وابرزها تركيا وقطر.

إسرائيل: مصر أفضل رهان لإسرائيل لإنهاء الصراع في غزة

ومع ذلك، هناك عدة عوامل ساعدت مصر على أن تكون الطرف الأقوى على مستوى الوساطة، وأهمها أن تل أبيب ترى في القاهرة، الشريك الأفضل والأكثر فاعلية منذ وصول السيسي إلى الحكم صيف 2014. إضافة إلى تحسين مصر علاقاتها مع فصائل المقاومة، على خلاف مواقف مصرية سابقة متأزمة مع حركات المقاومة، التي بدأت تتقارب هي الأخرى من مصر، وشاركت في ضبط

الحدود مع سـيناء وتحجيم تحركات الجماعات المتشـددة "كداعش" على طول الحدود مع قطاع غزة. وعليه فإن هذه القضـايا مجتمعة جعلت الكيان الصـهيوني يجاهر بالقول أن "مصـر هي أفضـل رهان لإسرائيل لإنهاء تصاعد الصراع في غزة". كما أن المقاومة الفلسطينية بدورها أبدت انفتاحها على مصر خصوصا في ملف غزة.

الآن لنعد إلى تطورات الوسـاطة المصـرية، ومواقف كل من المقاومة الفلسـطينية، والكيان الغاصـب منها.

لنبدأ بالوساطة المصرية.

يستمرّ الحراك السياسي والأمني على خطّ القاهرة – تل أبيب، في إطار الرعاية المصرية للمفاوضات غير المباشرة بين العدو الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية. حيث زار الرئيس الجديد لجهاز الأمن العام الإسـرائيلي «الشـاباك»، رونين بار، القاهرة مؤخرا، واجتمع مع عدد من المسـؤولين المصـريين، على رأسـهم رئيس المخابرات العامة اللواء عباس كامل، وبحث معهم الملفّات المتعلّقة بقطاع غزة، وفي مقدّمها اثنان: التهدئة على الحدود، وصـفقة تبادل الأسـرى. وتأتي هذه الزيارة التي ضـمّت إلى جانب بار، مستشار الأمن القومي الإسرائيلي إيال حالوتا، وشخصيات أمنية إسرائيلية رفيعة، ضمن الزيارات المكّوكية التي باتت تجريها الوفود الإسـرائيلية شـهرياً إلى مصـر، لبحث القضـايا المتّصـلة بقضـايا القطاع.

المصـريين سلّموا الوفد الإسرائيلي ورقة سياسية تتعلّق بالوضـعَين الأمني والاقتصـادي في قطاع غزة، وهي تهدف إلى تحقيق تهدئة لأكثر من 5 سـنوات، وتشـمل صـفقة تبادل أسـرى، وإعادة الإعمار، وتحسين الوضعين الإنساني والاقتصادي للفلسطينيين.

- إسرائيل تناقش الورقة المصرية.

وفيما ينتظر اللواء عباس كامل من الوفد الإسـرائيلي مناقشـة الورقة المصـرية خلال الفترة القصـيرة المقبلة، مع أطراف الحكومة الإسـرائيلية، يعمل عباس في الوقت ذاته، على دراسـة الخطّة التي قدّمتها حركة «حماس» لإبرام صفقة التبادل، حتى يتبيّن له الموقف العام قبيل زيارته المرتقبة لتل أبيب.

الطرح المصري الجديد، يأتي في ظلّ جمود ملفّ الأسرى، والذي يُعزى إلى خشية حكومة نفتالي بينت – يائير لابيد من أن تؤدّي أيّ صفقة إلى تفكّك الائتلاف الحكومي، الذي نجح حتى الآن في الحفاظ على تماسكه، على رغم الخلافات الكبيرة بين أعضائه.

لكن ما الغاية من الهدنة الطويلة.

في الواقع تهدف القاهرة (وبضوء أخضر أمريكي)، إلى اقرار هدنة طويلة الأمد تسمح بإطلاق مشاريع الإعمار، من دون تعرّضها لخطر التدمير في أي حرب مفاجئة. وبالتالي، الذهاب نحو اتفاق علني أو غير علني، يجعل الهدنة قائمة مع ضمانات مباشرة، تتطلّب في جانب منها تحقيق المصالحة مع السلطة الفلسطينية.

وبالتوازي مع هذا الأمر، تجهد القاهر لحثّ حماس على التراجع عن بعض شروطها بما خصّ صفقة تبادل الأسرى مع العدو، بما يجعل أي حكومة في إسرائيل توافق على إتمام عملية التبادل من دون الخشية من تعرّضها لانتقادات داخلية. وعند التدقيق في الأمر، يمكن العثور فوراً على عناوين تجعل إسرائيل هي الجهة المقررة لعدد وفئات الأسرى الفلسطينيين المفترض أن تشملهم الصفقة.

مصر تسعى لتعويم السلطة الفلسطينية

المثير للريبة في الوساطة المصرية أن القاهرة تأمل، في العودة إلى البحث المباشر في صيغة لما يطلق عليه وصف «المصالحة الفلسطينية الداخلية»، إذ يسعى المصريون بوضوح إلى إعادة الاعتبار لموقع السلطة الفلسطينية، لا على مستوى القطاع فحسب، بل على مستوى التفاوض باسم الفلسطينيين عموماً، وربط موقف المقاومة بموقف السلطة من ملفات عدّة. فالمصريون، يرون بصورة خاصة، أن البحث مع فصائل المقاومة ينحصر في أحوال قطاع غزة ومتطلباته. حتى عندما يتحدثون عن هدنة تفضي إلى وقف إطلاق النار من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فهم يرفضون ربط الأمر ببقية الأراضي الفلسطينية، ويعتبرون أنه لا يحق لقوى المقاومة في غزة الحديث عن القدس والضفة الغربية وبقية الأراضي الفلسطينية.

وماذا عن موقف الاحتلال؟

لا يحتل قطاع غزة هذه الايام، مكانة مركزية بشـــكل خاص، بالنســـبة لأولويات هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، وكذلك للمستوى السياسي (والكلام لمصادر امنية صهيونية). فالتطورات الأمنية خاصة المتعلقة بالمناورات الإسرائيلية المكثفة والتي بعضها تجري بالشراكة مع الولايات المتحدة وبعض دول المنطقة، تدل أن هذه المكانة تتقلص في الوقت الحالي، بالرغم من العدوان الاخير في أيار الماضي. فالعين الاسرائيلية شاخصة بالأساس هذه الأيام، نحو الجبهة الشمالية مع لبنان وسوريا وكذلك باتجاه إيران.

ـ إسرائيل وسياسة كسب الوقت

وعليه تقوم السياسة الإسرائيلية بالنسبة لقطاع غزة حاليًا، على كسب الوقت من خلال طمأنة حماس بخطوات تتخذ للتيسير الاقتصادي والسماح لمزيد من العمال والتجار بدخول إسرائيل. غير ان هذه السياسة الجديدة التي يعتمدها العدو حاليا، لا تعني أن إسرائيل لن ترد على أي عمليات عسكرية ضدها، بل ستعمل أيضًا، ضد محاولات حماس تطوير أسلحتها بشكل أكثر تطورًا.

وفي هذا الإطار، يرى قادة صهاينة إن خفض حالة التوتر والهدوء السائد حاليًا على جبهة قطاع غزة، يعتبر بمثابة مصلحة أمنية واضحة لإسرائيل، في وقت يسعى فيه الجيش الإسرائيلي إلى تحسين قدراته من اجل خوض مواجهة مباشرة مع إيران والإعداد للخيار العسكري لمواجهة الملف النووي، وذلك من خلال العودة إلى التدريب المكثف لقوات الاحتياط بعد أن ضعفت كفاءتها في الآونة الأخيرة خصوصا في سنوات الكورونا.

ـ قضايا معقدة تمنع اتخاذ قرار بشأن التهدئة مع غزة

ومع أن المرحلة الحالية التي أعقبت (العدوان الأخير على غزة) توصـــف هذه الأيام بأنها من أكثر فترات الهدوء على جبهة القطاع منذ الانسحاب من غزة عام 2005، فمن السابق لأوانه الحديث عن تهدئة طويلة الأمد، في ظل وجود قضـــايا معقدة لن تســمح للكيان الغاصـــب باتخاذ مثل هذا القرار. فإسرائيل ماضية في تصعيد الإجراءات المدنية والاقتصادية تجاه غزة، لزيادة حدة معضلات حماس في مواجهتها، ظنا منها أن الضــغط على المقاومة وأشــغالها في الملفات الاجتماعية والمعيشــية، قد يخطف اهتمامها بتطوير قدراتها العســـكرية، ويكبحها عن الدخول في مواجهة مع الاحتلال، بالتالي

يؤدي ذلك جلب الامان والاستقرار للكيان الغاصب الذي يعتبر أن "حماس والمنظمات الأخرى مقيدة ولا تتعجل لخوض حرب جديدة مع إسرائيل".
واللافت حتى مع وجود هذه المعادلة، يخشى الجيش الإسرائيلي من أن يؤدي التقدم في المفاوضات إلى موجة من "العنف والإرهاب" على حدود غزة، كما يصفها.

الآن لنتعرف على موقف المقاومة الفلسطينية.

ترفض أغلبية فصائل المقاومة في غزة الموافقة على أي طرح أو وساطة مهما كانت تتضمن إبرام تهدئة مع الاحتلال.

بالنسبة لحركة الجهاد الاسلامي حتى اللحظة لم يعرض الوسيط المصري أي ورقة او مقترح لإبرام تهدئة مع الاحتلال كما تداولت بعض وسائل الإعلام. تؤكد حركة الجهاد أن خيار قبول تهدئة مع الاحتلال لخمس سنوات مرفوض جملة وتفصيلاً، لأنه يهدف إلى الاستفراد بالضفة الغربية ومنح حكومة الاحتلال الضعيفة، الفرصة، لتنفيذ أجندتها التهويدية والاستيطانية في مدينة القدس والضفة وابتلاع الأرض هناك وتهويد المقدسات.

الجهاد الاسلامي: نقبل بالتهدئة فقط وليس بوقف إطلاق النار

وعليه فإن حركة الجهاد مطمئنة أن موقف الفصائل واضح وصريح في هذه القضية، وأنه لا بديل عن رفع الحصار بشكل كامل ودائم وتنفيذ عملية الإعمار وتنفيذ صفقة تبادل أسرى وفق شروط المقاومة، مقابل المحافظة على وقف إطلاق نار فقط، وليس تهدئة طويلة كما يشاع مؤخراً.

أكثر من ذلك، تشكك "الجهاد" في قدرة حكومة الاحتلال على تنفيذ هذه المطالب بسبب ضعفها وخشيتها من الانهيار والتفكك، لا سيما وأنها تواجه مشاكل كبيرة، كما تشكك بقدرتها على قبول أي مقترح يطرح في الشأن الفلسطيني. من هنا، فهي ترى، أنه لا يمكن اختزال التضحيات الكبيرة ببعض التسهيلات الاقتصادية التي تريد إسرائيل من ورائها تحييد القطاع والاستفراد بالضفة الغربية.

ـ مساعي مصرية وخليجية لإلغاء مفاعيل "سيف القدس"

بالمجمل بدا واضحاً للقوى الفلسطينية أن المساعي المصرية (ومعها الخليجية الخفية) لا تهدف حصراً إلى تطويع المقاومة أو تعطيلها على مستوى غزة نفسها، بل أيضاً إلى إلغاء كل مفاعيل معركة «سيف القدس» ونتائجها. وكل هذه المبادرات إنما تهدف إلى حصـــر المقاومة ضـــمن القطاع، ومنعها من التفاعل أو التعامل مع بقية المناطق الفلسطينية، وأن يصار الى حصر اهتمامها بالمقايضة بين الفعل العسكري والمساعدات الاقتصادية والمعيشية.

والآن ما هو الرابط بين التهدئة والإغراءات الصهيونية

ينطلق المصـــريون من فكرة ســـبق للجانب البريطاني أن أثارها، لناحية «اســـتبدال العقاب والحصـــار بالإغواء والإغراق»، وهي فكرة تستهدف أن يُعرض على أهل غزة ما يجعلهم يفكرون بأنهم مُقبلون على نعيم اقتصـادي ومعيشـي، ليس مقابل التخلي عن المقاومة، بل لقاء التوقف عن الفعل المقاوم ولو لفترة زمنية. وإلى جانب وصف مسؤول فلسطيني المشروع بأنه «عرضٌ غبيّ»، فإنّ مسؤولاً كبيراً زار القاهرة نقل عن مسؤول مصـري قوله «الرئيس السـيسـي مسـتعد لأن يجعل غزة دبي ثانية إن تم الاتفاق على الهدنة والمصالحة؟

ـ الروافع الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الامني لإسرائيل

وبناء على ما تقدم، فإن اســـرائيل معها الغرب والمحور العربي التطبيعي، وحتى مصـــر، جميعهم يعتبرون أن الروافع الاقتصـــادية أداة رئيســـية للاســـتقرار الأمني، وذلك من خلال زيادة عدد تصـــاريح العمل وتوســـيع الصـــادرات. لذلك تعمل إســـرائيل على مشـــاريع أكبر منها إنشـــاء منطقة صـــناعية مشـتركة بدلًا من المنطقة الصـناعية المدمرة "إيرز" والتي يبدو أنه لن يتم تنفيذها بدون التوصـل لاتفاق بشأن قضية الأسرى.

إضـــافة الى ذلك، يقوم الجيش الإســـرائيلي حاليًا بالتعاون مع جهاز الشـــاباك على وضـــع آلية لرصـــد ومراقبة دخول التجار الفلســـطينيين من قطاع غزة للعمل داخل إســـرائيل بعد زيادة التصـــاريح إلى 10 آلاف.

ومع تفعيل الآلية، سيزيد المستوى السياسي في اسرائيل عدد الفلسطينيين الذين يدخلون إسرائيل للعمل بما يتجاوز الحصة المقررة وهي عشرة آلاف. فهذه خطوة برأي مسؤولين أمنيين صهاينة "ستهدئ المنطقة، وتكبح الإرهاب وتعطي الأمل لجانب غزة".

ـ الموافقة على خطة تمويل رواتب موظفي غزة

وفي خطوة (يراد منها إعطاء دفع لجهود الوساطة) وافقت كل من "إسرائيل" وحماس(قد تكون مضطر لأن المسألة تتعلق بالشق الاجتماعي والانساني) ومصر، على الخطة التي طرحتها دولة قطر من أجل تمويل رواتب موظفي "غزة" بشكل غير مباشر، بعدما رفضت "إسرائيل" تمويل هذه الرواتب من المنحة المالية القطرية بشكل مباشر. وبموجب هذه الخطة سيحصل الموظفون في قطاع غزة على الرواتب في الأيام القريبة المقبلة.

وتقضي الخطة بأن تنقل مصر بضائع ووقود ومواد تموينية بقيمة 10 ملايين دولار إلى قطاع غزة، وتسدد قطر ثمنها، فيما تبيع حكومة غزة الوقود وتسدد رواتب موظفيها من مدخول الوقود.

الجدير بالذكر أن المنحة المالية القطرية تبلغ 30 مليون دولار شهريا، يتم تحويل نحو 10 ملايين دولار منها إلى العائلات المحتاجة في القطاع، و10 ملايين دولار أخرى من أجل شراء وقود للقطاع من "إسرائيل"، والجزء الثالث من المنحة بمبلغ 10 ملايين دولار لتسديد الرواتب، الذي رفضت "إسرائيل" دفعها بشكل مباشر في إطار المنحة القطرية. كما وقّعت الدوحة والقاهرة اتفاقيات لتوريد الوقود ومواد البناء الأساسية لقطاع غزة المحاصَر، بحسب ما قال وزير الدولة للشؤون الخارجية القطري، سلطان بن سعد المريخي.

ـ حماس والتحسب من الاغتيالات ضد شخصياتها

على خط مواز، لم تمنع الوساطة المصرية، "حركة حماس" من استنفار كل قواتها العسكرية والاستخباراتية مؤخراً بعد حصولها على إشارات واستنتاجات قوية بخطورة الأوضاع الأمنية، حيث لا تقيم الحركة من حساباتها، إقدام الاحتلال على ارتكاب عمل عسكري ضد القطاع، أو تنفيذ عمليات اغتيال ضد شخصيات في الحركة. وانطلاقا من ذلك، عملت حماس على اتخاذ أقصى درجات الحيطة والحذر، بل قامت بتنفيذ مناورات ليلية ونهارية مؤخراً لإحباط أي مفاجأة قد يقدم عليها جيش الاحتلال.

اضـــافة الى ذلك تســـتغل حماس حالة الهدوء وتشـــدد مطالبها وتكثف في ذات الوقت من تجاربها الصاروخية بشكل يومي، إضافة الى تطوريها لسلاح طائرات دون طيار، وهي قد حققت تقدما ملحوظا في هذا المجال. وما طائرة "الدرونز" التي اسقطها الاحتلال في 8 تشرين الثاني، إلا دليل على تنامي قدرات الجوية للحركة.

الجدير بالذكر، أن دولة الاحتلال بعثت عبر الوسـيط المصـري، برسـالة إلى حركة «حماس»، في أعقاب إسقاط الطائرة. وكانت الحركة حذّرت من تصعيد الأوضاع في قطاع غزة، خصوصاً في ظلّ خشية تل أبيب من ردّ فعل فلسطيني على الحادثة.

الخلاصة:

ترى مصـــر أنه يجب القيام بكل هذه المبادرات (إعادة تأهيل قطاع غزة، ومقترحات تبادل الأســـرى، ووقف إطلاق النار طويل الأمد بين الاحتلال وحركة حماس) في وقت واحد حتى تكون فعالة. فرئيس المخابرات المصـــرية عباس كامل يعتبر انه "لا فائدة من القيام بذلك خطوة بخطوة". واضـــاف "نحن بحاجة إلى خطوة واحدة كبيرة: إطلاق سراح القاصرين والنساء وكبار السن في السجون الإسرائيلية وفي المقابل الحصول على وقف طويل الأمد لإطلاق النار".

بالمقابل ترفض المقاومة الدخول في مقايضة «العيش بالتنازل السياسي». فالحصار لم يمنع عن غزة، وبقيت المقاومة مسـتمرة، وهي لا ترى ما يوجب التنازل. ثم إن ربط المقاومة بمصـير الضـفة والقدس وبقية فلسطين صار أمراً واقعاً ولا يمكن لأي فصيل في القطاع تجاوزه حتى لو أراد ذلك. وبالتالي فإن ورقة التهدئة التي تطرحها القاهرة، لن تلقى قبولا من فصـائل المقاومة في ظل العدوان المتواصـل على القدس والهجمة الاستيطانية غير المسبوقة والتي اصبحت تشكل خطرا داهما على الفلسطينيين، وتهدد بتقسيم وفصل المناطق في الضفة والقدس عن بعضها البعض.

وعليه، يعرف المصـريون أنهم لا يقدرون على فرض الحصـار من جديد، وهم يعلمون ايضـا، أن مثل هذا الأمر لن يؤثر على تطوير المقاومة لقدراتها، وأن الضغوط ستدفع بالمقاومة إلى المزيد من العمل، وحتى إلى الدخول في مواجهة جديدة مع الاحتلال، ويعون جيدا أن علاقة فصـــائل المقاومة بمحور

المقاومة من بيروت إلى دمشـــق وطهران، لم يعد أمراً قابلاً للنقاش، حتى لو كانت هناك تمايزات في تقديرات سياسية حول هذا الملف أو ذاك.

في المحصّـلة، لا بد من طرح السؤال التالي: هل كان صـدفة تصـنيف بريطانيا لحركة حماس منظمة إرهابية، في وقت ما زالت فيه مصـــر قائمة بواســـطتها بدعم غربي وأمريكي طبعا. الجواب تجده في تمسك المقاومة بشروطها وعدم التنازل للاحتلال.